السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات - ١

محضر

اجتماع السيد الرئيس
والسادة الوزراء

في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦١

اكتوبر سنة ١٩٦١

محضـــــــــــــر

اجتماع حكومة الجمهورية العربية المتحدة

برياسة السيد الرئيس جمال عبد الناصـــــــر

يوم الخميس ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦١

الساعة السابعة والربع مســـــاء

اجتمعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى الساعة السابعة والربع من مساء يوم الخميس الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦١ بقصر الجمهوريـــــة بالقبة برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر وحضور السادة نـــــواب رئيس الجمهورية والسادة الوزراء ونواب الوزراء .

وقد تغيب عن الاجتماع السيد الدكتور محمود فوزى وزير الخارجيـــة بسبب تواجده بالخارج .

وقام بأعمال السكرتارية السيد ــ عبد السلام بدوى سكرتير عـــــام حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

السيد الرئيس : لم يعد جدول أعمال لهذه الجلسة ، ويعتبر هذا الاجتماع أول اجتماع بعد عام ١٩٥٨ على أساس المرحلة التى مرت بنا منذ هذا التاريخ حتى الآن ، والمشاكل التى صادفتنا فى نظام الحكم منذ قيام الوحدة وتشتيت الجهود فى تحديد نظام الحكم أثناء الوحدة .

لقد كان نظام الحكم عند قيام الوحدة هو تكوين مجالس تنفيذية ثم تطور هذا الى تشكيل الحكومة المركزية وتكوين مجلس تنفيذى لكل اقليم ، وتطور النظام أخيرا الى تشكيل الحكومة الموحدة ، وكنا نشعر بوجود صعوبات أثناء كل تنظيم وكنا نحاول التغلب عليها ، وأراد الله أخيرا أن نرجع مرة أخرى الى حكومة مصر .

ان الثلاث سنوات ونصف سنة مدة الوحدة كانت مليئة بالصعاب بالنسبة لأوضاع الجمهورية العربية المتحدة باقليميها ، لدرجة اننا اذا تقدمنا خطوة الى الأمام رجعنا خطوات الى الخلف . وباستعراض أيام الوحدة يوضح لنا هذا . ان أول يوم للعمل بالوحدة لم يكن شيئا جديدا عما ورد فى التاريخ أيام الهكسوس منذ خمسة آلاف عام مضت . كان يوجد صراع للقوى فى هذه المنطقة من العالم . أيام صلاح الدين الأيوبى كانت الوحدة فى عهده أربع سنوات فقط ، كما قامت وحدة فى القرن الماضى نتيجة مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ وقيل آنذاك ان على مصر أن تلزم حدودها .. وهذا ما نسمعه اليوم .

عند ما قامت الوحدة جوبهت بعدم الموافقة من عناصر متعددة وهى :—

أولا الدول الغربية .. بواسطتها تم الاتحاد العربى الهاشمى بين العراق والأردن من أجل الوقوف فى وجه الاتحاد بين مصر وسوريا .. لأنها والحكام الموجودين فى هذه المنطقة من العالم كانوا يرون فى الاتحاد العربى السورى أنه ضد مصالحهم وأنه يؤثر على وجودهم .. هذا علاوة على الاجراء الذى اتخذه الملك سعود ضد الوحدة .. ثم من العناصر السياسية الرأسمالية والأقليات .. التركمان والاكراد ... أقليات لا عدد لها ولا حصر لها . ومن المعسكر الشرقى والشيوعية العربية أيضا .

لقد فرضت علينا الوحدة عام ١٩٥٨ . وفى الحقيقة اننا قبلنا هذه الوحدة وضحينا فى سبيلها . كنا نعتقد أن الوحدة لا يمكن أن تتم بهذه السهولة واذا بدأت فستبدأ معها المتاعب . قبلنا الاتحاد بناء على طلب المسئولين فى سوريا ، وضحت مصر فى عام ١٩٥٨ بالكثير لتنقذ سوريا من الضياع والانهيار الحتمى الذى كانت معرضة له ولم يكن بد من قبول الاتحاد . وتمت الوحدة . ثم بدأت العناصر الموجودة والتى طلبت الوحدة كل منها تريد استخدام الوحدة لتحقيق أهدافها . الرأسماليون والبعثيون ورجال الجيش أيضا .

وقد رفضنا أن تكون الوحدة مطمعا أو مغنما لأى كان لأن لنا مبادىء سياسية نسير عليها . وطبعا كانت توجد مدافع مصوبة الينا لا حصر لها سواء من الرجعية العربية أو من الملوك أو من الذين يخافون من انتشار المد العربى بما يؤثر على مصالحهم أو يؤثر على حكمهم ووجودهم ويؤثر على الصهيونية واسرائيل والاستعمار بما فى ذلك السياسيين القدامى الذين كانوا فى سوريا ينتهزون الفرص للوصول الى الحكم . لقد نفذت جهود هؤلاء ضد سوريا وليس ضد مصر لأن القاهرة كانت تضرب عن طريق دمشق ولم يكن الهدف دمشق بل كان الهدف هو القاهرة .

هذا ما حدث حتى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ حيث عادت الأمور فى سوريا الى ما كانت عليه سنة ١٩٥٨ بل الى أسوأ مما كانت عليه عام ١٩٥٨ حيث كانت سوريا دولة صديقة قبل هذا التاريخ ، والآن أصبحت سوريا معادية لوجود الحكومة الحاضرة والعناصر التى تحكمها معادية أيضا . الذى يحكم سوريا الآن الملك سعود والملك حسين وأمريكا وانجلترا أى المعسكر الغربى . وأصبحت اليوم اذاعة سوريا وصحافتها ضدنا وتهاجمنا بعد أن كانت معنا ووقفت معنا عام ٥٦/ ٥٧/ ١٩٥٨ أصبحت صحافة واذاعة سوريا ضدنا لأن الأجهزة الحاكمة أرادت لها هذا لأن الشعب أمام الدبابات والارهاب لم يكن له رأى أو صوت واضح .

قبل ٢٨ سبتمبر كانت المدافع مصوبة الى دمشق أو بمعنى أصح كانت مصوبة الينا فى دمشق وقد أصبحت الآن مصوبة الينا فى القاهرة . هذه نقطة يجب أن نشعر بها ونحس بها احساسا كاملا . وأعتقد اليوم أننا نمر بفترة من أدق الفترات التى نمر بها لأن جميع القوى ضدنا والمكاسب التى حققناها والشعبية التى حصلنا

عليها تستدعى من أعدائنا أن يركزوا جهودهم للقضاء عليها قضاء كاملا . أصبحت اليوم جميع محطات الاذاعة وجميع وسائل الاعلام الممكنة لهم ضدنا ومركزة للهجوم علينا . استخدمت ضدنا هذه الوسائل فى لبنان بقصد التشهير بنا واننا وصلنا الى حالة من الانهيار وان دعوتنا قد فشلت . فهم يشوهون كل الأمور لتحقيق أغراضهم .

اننا نعتبر أن نقطة البداية تبدأ من اليوم .. فمن المشاكل التى قابلناها والأمور التى مرت بنا " السلبية واللامبالاه " التى وجدت فى بعض العناصر نتيجة خطأ أساسى كنا نمارسه ، وهو الاهتمام بالخطة ومشروعات العمل فقط دون الاهتمام بالعمل السياسى التنظيمى ودون الاهتمام بتطوير كل أمورنا السياسية حتى نعبىء كل القوى فى جانبنا . لقد أقمنا فى سوريا " سد الرستن " وأقمنا مشاريع كثيرة جدا مثل سد الفرات وخطوط السكك الحديدية وغيرها .. ولكن هل هذا يكفى ؟ اننا لم نكن ننبه الناس الى ما نعمله من أجلهم . واذا لم ننظم أنفسنا تنظيما سياسيا يعبىء جميع الجهود فى الناحية السياسية كما عبأناها فى الناحية الاجتماعية والخطة فان ذلك يؤدى الى وجود حالة لامبالاه لدى الناس تجعلهم سلبيين ..

اننا لا نفترض بأى حال أن أعدائنا غافلون عنا . هناك بعض الناس الذين سيحاولون أن يعبئوا هذه القوى فى الاتجاهات المضادة لنا . كما حدث بالنسبة لسوريا . وسيكون هناك انتهازيون وأناس لهم أطماع . وأعتقد أننا اذا لم نتلافى هذا الخطأ فى مصر سنقابل صعوبات فى المستقبل . كل المدافع وجميع الجهود موجهة اليوم الى القاهرة وسيزيد تركيزها على القاهرة .

لقد كانت لنا بعض تصورات خاطئة فى بعض الأمور . وقد أظهرتها حوادث سوريا . التصور الأساسى والاعتقاد بأننا يمكن أن نقيم تنظيما شعبيا يجمع كل الفئات وكل الطبقات ، وكنا نقول اننا نهدف الى القضاء على الصراع الطبقى فى اطار من الوحدة الوطنية وفى اطار سلمى .. ولكن نوايا الآخرين والحوادث أثبتت غير ذلك . مأمون الكزبرى مثلا كان عضوا بارزا فى الاتحاد القومى فى دمشق

وكان رئيسا لنقابة المحامين وكنت أراه يشيد بالوحدة وكذلك عدنان القوتلي كان يشيد بالوحدة وكذلك الأمر بالنسبة لعصاصة والضباط الذين قاموا بالحركة الانفصالية .. النحلاوى مثلا الذى كان يعمل مع المشير عبد الحكيم عامر شخص كان يبدو عليه أنه من أخلص الناس الذين يمثلون الوطنية والاخلاص . وعصاصة أيضا الذى كان يدير سلاح الطيران مظهره يبدو وكأنه من أحسن العناصر الوطنية ، ولكننا نسينا أمرا آخر .. فاننا اذا فتحنا دفتر دليل تليفونات دمشق نجد صفحتين باسم عصاصة والنحلاوى .. وهذا يدل على أنهم من طبقة الرأسمالية .. وقد أخذنا نحن بالمظهر الذى كان يبدو أمامنا بالنسبة لهم وهذا نتيجة "الطيبة" التى كنا نسير بها ، وكان اتجاهنا دائما الى حسن النية وليس الى سوء النسية ، ولكن تجمع الكزبرى وعصاصة والنحلاوى والآخرون .. جمعتهم المصالح المشتركة وعمليات الصراع الطبقى الموجودة فى البلد . لقد كانوا يخدعوننا حتى يجدوا فرصة الانقضاض علينا .

نخرج من كل هذا بنتيجة .. وهى أننا عندما كنا نشكل الاتحاد القومى كنا نجمع كل الناس حتى يكون الصراع فى اطار من الوحدة الوطنية . وقد أثبتت الأحداث أن هذا كان خطأ ولا بد من تغييره . جميع الاقطاعيين كانوا يتكلمون عن الوحدة ، وكان عملهم هذا مهادنة حتى يجدوا الفرصة . لقد وقعنا فى نفس الخطأ والأساس كلمة لا بد من تغييره ولا بد من ايجاد تعريف للقوى الشعبية التى يجب أن نعتمد عليها .. ولكن الآخرين كانوا أقوياء ويمتازون بالمهارة ويستطيعون الوصول الى مكان الصداره . ولكن عند الحاجة اليهم وقت الشدة يظهرون على حقيقتهم . وأذكر فى سنة ١٩٥٤ أن هناك أناسا ممن يعملون معنا حتى اليوم رفعوا "يافطات" هيئة التحرير عندما قيل لهم أن الثورة قد انتهت . وفى سنة ١٩٥٦ حصل نفس الشىء ورغم هذا تركناهم . ومن الطبيعى نتج عن هذا أن العناصر المؤمنة اتبعت سياسة اللامبالاه . وكما ترون أن نفس الأشخاص الذين كان يتصدرون فى الماضى هم أيضا الذين يتصدرون اليوم . وفى دمشق كان هناك أناس يرفعون الصور ثم يعيدونها أربع مرات فى اليوم . يرفعون صورة جمال عبد الناصر ثم يعيدونها الى مكانها لأنهم ينتظرون نتيجة الصراع ومعرفة الفائز ليمشوا فى ركابه .

هذه دروس لا بد أن نتعظ منها فى مصر لأننا سنكون عرضة لحشد كامل لكل هذه العناصر . العناصر الغربية ، الرجعية والرأسمالية مع العناصر الشيوعية . والسبب الأساسى فى ذلك بالنسبة للسياسة الدولية أنهم لا يقبلون أن نسير على سياسة عدم الانحياز . ونحن لا نقبل أن ننحاز . وعدم قبولنا لسياسة الانحياز لا يرضى عنه المعسكر الشرقى أو المعسكر الغربى . كل منهما يأمل أن تكون فى صفه . كل منهما يعتقد أن اضعافنا والضغط علينا قد يؤدى بنا الى المساومة أن يصل بنا الى نوع من الحل الوسط .

وفى رأيى .. أنه لا بد من اعادة تكوين القوى الشعبية أو قوى الشعب الوطنية الموجودة والتى تعتنق فعلا هذه المبادىء . الذين أخذنا منهم الأرض وأممت مؤسساتهم مهما تظاهروا بالرضا فانهم لن ينسوا أبدا أننا أخذنا أرضهم وأممنا مؤسساتهم . الرأسمالى الذى كان متحكما وحددنا ملكيته أو أممنا مؤسساته اذا ذهب أحدكم مثلا لزيارة المنطقة الموجود بها فانه سيقوم بنحر الذبائح وتوزيع المرطبات واقامة الزينات .. هل يفعل ذلك عن طيب خاطر ؟ كلا ان الظروف هى التى تجعله يقوم بهذا . ولكن ما فى نفسه لا يمكن أبدا أن يرضى عن هذا الوضع . فلابد اذن من اعادة تكوين قوى الشعب الوطنية بحيث لا نعطى الفرصة للعناصر الرجعية أو الرأسمالية أو الانتهازية لكى تحتل مركز الصدارة وتبعد العناصر الوطنية المؤمنة بنا . وأنا اعتبر أن هذا لا بد أن يكون هو الأساس الجديد الذى نعمل به . وسنتكلم فى هذا الموضوع فى جلسة أخرى .. وأنا عندى مشروع لهذا الأمر ملخصه أننا لا بد أن نجمع جميع العناصر التى تمثل قوى الشعب الوطنية لتكون هى التنظيم السياسى الذى نعتمد عليه .. أما الجمع بالطريقة التى سرنا عليها فى هيئة التحرير أو الاتحاد القومى حتى الآن ففيها تناقض كبير جدا يتسبب فى وجود عدم التناسق . قوى الشعب الوطنية كما أتصورها وكما ذكرت فى بيانى الأخير — أساسها العمال والفلاحين والمثقفين والجامعات والطلبة والنقابات المهنية والجمعيات النسائية . أى كل الشعب ما عدا الاقطاع والرأسمالية والانتهازية الذين يتقربون حتى يصلوا الى مكاسب معينة . اذا جمعت قوى الشعب الوطنية على هذا الأساس فلن يكون عندنا تناقض ، ولكن سيكون هناك أهداف واحدة نعمل من أجلها . اننا نجمع الناس الذين يحسون أن الثورة

قامت من أجلهم ولا نجمع الذين يحسون أن الثورة أخذت منهم وحدّت من نفوذهم فهؤلاء الأخيرون لا فائدة منهم . وسنبحث هذا الكلام بالتفصيل فى الجلسة القادمة . وما أريد أن أؤكده هو اننا مهما عملنا من خطة وضاعفنا الدخل القومى فى عشر سنوات وبنينا سدودا وأقمنا مصانع للحديد والصلب .. مهما فعلنا ... فاننا ان لم نقم البناء السياسى وندعمه فان كل هذا سيأخذه مأمون الكزبرى كما أخذ سد الرستن الذى أقمناه فى سوريا . وأنا أقصد بذكر مأمون الكزبرى العناصر الرجعية أو الفئات الرأسمالية أو الدول الاستعمارية .

ما أريد أن أقوله بعد ذلك لا بد أن تكون ثورتنا ثورة سياسية واجتماعية . لا أستطيع القول بأن الثورة الاجتماعية بدأت فى سنة ١٩٥٢ . فى سنة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية وكان هدفنا أن نخرج الانجليز ونقضى على الاستعمار . ولكن لم نستطع أن ندخل معارك من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ . كانت ثورة سياسية وكانت العناصر الرأسمالية تجد فيها شيئا مطمئنا لأن العناصر الرأسمالية زادت أرباحها . أى بالتعبير المعروف أقول أن ثورة ١٩٥٢ استمرت ثورة وطنية للتخلص من الاستعمار ولكنها فى نفس الوقت ثورة بورجوازية . أصحاب رؤوس الأموال لم يتأثروا منها بأى حال من الأحوال . وأصدرنا فى سنة ١٩٥٢ قانون تحديد الملكية . أثرنا على الاقطاع . ولكن العناصر البورجوازية لم تتأثر . عملية الشركات كانت مؤقتة ، وكانت العناصر البروجوازية هى التى تستفيد . الذين يزيد دخلهم عن عشرة آلاف جنيه فى السنة تضاعف عددهم عن العام الماضى . معنى هذا أنها ثورة يستفيد منها أساسا العناصر البورجوازية . كذلك القوانين الموجودة فى الدولة هى قوانين رأسمالية . وأعتبر أنه فى سنة ١٩٦١ بدأت فعلا الثورة الاشتراكية بالقرارات التى أعلنت فى يوليو سنة ١٩٦١ وهى القرارات الخاصة بالتأميم والضرائب التصاعدية وتحديد الملكية فى المؤسسات الصناعية والملكيات الزراعية . والكشف الذى نشر بجريدة الأهرام فى هذا الشأن يدل على أن هناك عدد من الأجانب أو الشوام أو المصريين رأسماليين .. من الطبيعى اذا بدأنا بالثورة الاجتماعية فلا بد أن نسير فيها الى مداها وليس معنى ذلك أننا فى حاجة الى قوانين اشتراكية جديدة — ولكننا فى حاجة الى عمل ثورى يمكننا من أن نسير فعلا بهذه الاشتراكية وندعمها . ثم أقول أنه من الممكن أن يكفر أى شخص بالاشتراكية

نتيجة تنفيذ خاطىء لبعض الاجراءات . وانا شخصيا " لعنت " الاشتراكية يوم ان مرض ابنى وكان فى حالة خطرة ولم أجد له الدواء الذى كان لابد ان يأخذه الساعة الثانية عشر مساء وكان عنده " التهاب " فى الخ .. ولم اجد الدواء فى جميع صيدليات اسكندرية ... وهذا الدواء عبارة عن " حقن سلفا " وأنا اعرف انه دواء عاد يجب توافره وليس من الادوية النادرة . ومع ذلك فقد بحثت عنه فى كل مكان ولم أجده . ويومها قلت : اذا كانت هذه الاشتراكية .. " تتحرق الاشتراكية " .. واذا كنت أنا الذى يقول هذا الكلام .. فماذا يقول الشخص الانسان العادى . اذا جابهه مثل هذا الموقف . لابد ان يكفر بالاشتراكية اذا لم يجد ما يحتاج اليه . وأنا أعطى هذا المثل لأبين كيف اننا نكون عاملا كبيرا ضد الاشتراكية فى أعمالنا .. عن طريق تهاوننا فى موضوعات بسيطة تمس الفرد فى أهم شىء عنده . هذا مثل بسيط .. وهناك أمثلة اخرى كثيرة كلنا نعرفها .. ولكن ما هو عيب الاشتراكية فى هذه العملية ؟ الادوية كانت موجودة بكثرة ولكن كان تجار الادوية — الذين لا يتجاوز عددهم عشرة افراد — يربحون ملايين الجنيهات .. لقد خفضنا اثمان الادوية والمفروض اننا نسهل للناس الحصول عليها .. لكن .. اذا تدخلت الاجراءات الحكومية أو التهاون أو عدم الاهتمام بهذه الامور فان كل شخص سيقول " ان اصحاب مخازن الادوية كانوا أحسن " .. ولكن علينا واجب كبير هو ألا نجعل الناس تكفر بما نفعله لمصلحتهم .

النقطة الثانية فيما يتعلق بالاشتراكية ان هناك عددا كبيرا ممن تصدر هذه القرارات الاشتراكية من اجلهم غير واع بمصلحته .. اننا نتكلم عن عمال التراحيل .. ونقول اننا نريد ان نعمل لهم كذا وكذا وكذا .. ولكن .. هل يقرأ عمال التراحيل هذا ؟ الفلاحون مثلا الذين يعملون فى الحقول هل يقرأون الصحف ليعلموا ما يعمل من اجلهم ؟ ان مشاغلهم اليومية واعمالهم وحالتهم لاتسمح لهم بذلك .. ان الذى يقرأ هذا الكلام هو الذى سنأخذ منه من اجل من لا يقرأه فيكون من سنأخذ منه فى حركة مستمرة ومن سنعطيه لا يتحرك لانه مشغول بأموره الخاصة . هذه العناصر التى لا تقرأ ولا تتحرك مستعدة دائما للعمل ضد مصلحتها من حيث لا تدرى ، بدليل ان أى شخص اذا احضر عمال التراحيل المنتظرين فى الصباح بأحد الميادين وقال لهم تعالوا معى وسأعطى كل واحد منكم عشرة قروش فانهم سيلبون طلبه دون تفكير لان كلا منهم منتظر منذ ثلاثة أيام بلا عمل ، ويعتبر العشرة

قروش اجرة عمله هذا . هذه هى صورة المجتمع فالطبقات التى نعمل من اجلها فى حاجة الى وعى سياسى كبير جدا لتعبئتها وتوجيهها .

اما الطبقة المتوسطة فهى طبقة متحفظة .. ومجتمعنا كله مجتمع متحفظ كل فرد فيه سلبى المسلك لانه يتوهم انه سيحقق مكاسب فى المستقبل .. وهو يريد ان يحمى هذه المكاسب . أقصد بهذا انه لابد ان نحدد ما هى عناصر الشعب العاملة اوعناصر قوى الشعب العامله الوطنية التى تستطيع ان تستجيب لهذا ، ثم بعد ذلك نعبئها لكى نتمكن من مجابهة أى موقف .

فى الفترة الماضية من ٢٨ سبتمبر كلكم سمعتم ملايين الاشاعات فى البلد . من الذى يفعل ذلك ؟ قالوا ان الجيش منقسم وان الضباط أعطوا انذارا ، وانه أعتقل ٤٠ ضابطا وان هناك خلافا مع عبد الحكيم عامر وان الرئيس قد مرض واصابه شلل .. كل هذا كنت اسمعه ، فمن الذى روّج هذه الاشاعات ؟ انها العناصر الرجعية التى كانت منطوية تحت اجنحتنا فى هذه الفترة والتى عاملناها بكل طيبة وانسانية ، لقد ظنت ان هناك فرصة وان ما حدث فى سوريا من الممكن ان يحدث مثله فى مصر . لابد ان يتحدث الناس ، ولكن الحديث اليوم شئ وافتعال الامور شئ آخر — فؤاد سراج الدين يذهب الى جنازة حجازى ويرسل بعض اعوانه ينتظرونه ويتجمعوا كلهم فى السرادق ويبدأ السب فى العهد الحاضر ويزعمون ان الانجليز لن يتركوا هذا الامر ، ويكون من نتيجة ذلك بلبلة افكار الناس ، ولكن لم يكن له أثر على الوضع العام لاننا استطعنا ان نرى كثيرا من الناس على حقيقتهم ، ورأينا تصرفات بعض الناس لاتتمشى مع ما ننادى به . وبعد ان القيت بيانى الاخير كان هناك بعض الناس المحكوم عليهم بمدد تصل الى ١٥ سنة سجن وافرجنا عنهم افراجا صحيا وجدنا انهم لا يستحقون الافراج وانهم يظهرون بمظهر خادع فألغيت الافراج الصحى وتم اعتقال حوالى ٣٠ شخصا من العائلات الاساسية التى خرجت وفقدت فى هذا التزامها وهم من عائلات البدراوى وسراج الدين والوكيل .. بالاضافة الى بعض الناس الذين جمعتهم الظروف الاخيرة بالرغم من انهم لم يكونوا على وفاق مع بعضهم فى الماضى مثل زكى عبد المتعال وحامد زكى وبعض التابعين لهم المرتبطين بهم .. وقد وضعت اموال ما يقرب من ٢٠٠ شخص تحت الحراسة لان ترك اموال

اموال البلد في ايديهم لا يمكن بأي حال من الاحوال الا ان تستخدم هذه الاموال ضد مصلحة البلد .

اذا نظرنا الى الصورة الاجتماعية في البلد نجد انها لم تتغير ، ونخطئ خطأ كبيرا اذا تصورنا اننا قد غيرنا صورة المجتمع في عشر سنوات . لقد بنينا بعض المصانع ، ولكن هل تغير البناء الاجتماعي في البلد خصوصا في الصعيد ؟ في الصعيد بالذات لازالت الحالة كما هي ، وبالنسبة للاموال فهي في يد هذه الطبقة ، اما الطبقة التي نعمل من اجلها فهي أضعف من الضعف كل واحد فيها مشغول بعمله اليومي ، وأنا أعتبر اننا في ثورتنا الاجتماعية أو الاشتراكية اذا كنا نريد مساواة بين الناس فيجب ان يكون هناك تكافؤ كامل في الفرص .

واننى أكرر مرة اخرى ان المدافع كلها مصوبة الينا ، جميع محطات الاذاعة السرية مصوبة الينا ، الشرق والغرب والشيوعية كلها ضدنا . وفي العدد الاخير من مجلة " رسالة السلام والاشتراكية " هناك مقال كتبه احد كتاب المانيا الشرقية يقول فيه " ان جمال عبد الناصر هو ادولف هتلر الشرق الاوسط " ، والفرعونية والناصرية المبنية على كذا وكذا ... " واخيرا في نهاية المقال دعوة صريحة الى تقويض هذا النظام . ومن الطبيعي ان الصحف التي تصدر باسم الصهيونية فيها نفس الشيء ، وكذلك راديو اسرائيل والغرب كذلك ، انجلترا وفرنسا وامريكا ، نفس الشيء ايضا ، الملك سعود والملك حسين نفس الشيء ايضا ، الاحزاب الانفصالية في دمشق وعمان ، نفس الشيء ايضا - اذن هناك حلف مقدس جمع كل المتناقضات ولا هدف لها كلها الا التخلص منا ، لان وضعنا الفكري قوي جدا وله اثر فيما حوله - واذكر في عام ١٩٥٥ انهم طلبوا منا ان نبتعد عن العرب وهم يعطوننا المساعدات التي نطلبها ولكنا رفضنا لاننا كنا سنصبح دولة تابعة لتركيا أو تايلاند .. انني أعتقد ان الدفاع عن مصر لا يكون في مصر وحدها ولكن في الدائرة المحيطة بها ولم نستطع القول بانه في امكاننا ان نتبع سياسة انعزالية في بلدنا ، لانهم لن يتركونا ابدا في بلدنا . بعض الناس يقولون : " وما شأننا نحن بالعرب ؟ " .. لقد كانت سياستنا أصلا سياسة دفاعية ولم تكن هجومية ، ولكن حلف بغداد كان الغرض منه العزل ، فالشرق يعمل للعزل وكذلك الغرب ، الشرق يعمل للعزل لانه يعتقد انه قد

يستطيع ان يمكن للشيوعيين هنا ، والغرب يعتقد انه قد يستطيع ان يمكن للموالين له تحت اسم الديموقراطية البرلمانية وهى أشد انواع الديكتاتورية البرلمانية . فايران فيها برلمان ، ولكن الغرب يستخدم هذه الديموقراطية البرلمانية كما يسميها من اجل تدعيم عناصر معينة وقتل باقى العناصر .

قوتنا فى العالم العربى رغم كل هذا قوة كبيرة جدا ، ففى سوريا لا يمكن ان يكون الشعب العربى مجمعا على ما حدث ، ولكنا نجد ان الاقطاع والرأسمالية والانتهازية والقوميين السوريين والشيوعيين يعتبرون ان وجودنا يهدد مصالحهم ، وكذلك الحال فى الاردن والسعودية والعراق . لا نستطيع ان نقول انه لا شأن لنا بما حولنا حتى لا يتمكن اعدائنا من الدائرة المحيطة بنا ، انهم لن يتركونا أبدا الا اذا اطبقوا علينا ووضعونا داخل مناطق النفوذ ، ولهذا أعتبر أن مهمتنا صعبة جدا وليست مجرد وضع الخطة وتنفيذها ، فوضع الخطة وتنفيذها وبناء المصانع ممكن ان يسير ، ولكن اذا لم يسر معه البناء السياسى بطريقة سليمة فاننا سنقابل عقبات مستمرة ، محطة اذاعة يسمونها " صوت الاحرار " ويديرها احمد ابو الفتح فى باريس ، هذه المحطة تعمل ليل نهار منذ ٦ سنوات فى توجيه حملات من التشكيك والتشهير . وهناك محطات سرية كثيرة واخرى علنية وكلها توجه حملات التشكيك والتشهير ، والهدف من كل ذلك هو الشعب العربى فى مصر . اذا هم وجهوا هذه الحملات واتخذنا نحن موقفا سلبيا ونقول لهم اننا نبنى المصانع دون ان نقيم البناء السياسى الذى يستطيع ان يوجه كل شىء ويجعل كل فرد على درجة من الوعى ، فاننا سنصاب بنكسة خصوصا وان النكسة التى حصلت فى سوريا قد تكون أثرت فى بعض الناس نفسيا - وهى لابد ان تكون قد أثرت فى هذا البعض نفسيا - اذن فعلينا عمل كبير .

هذا هو الجزء الاول من الكلام الذى كنت اريد ان اقوله ، واذا كان لدى احدكم سؤال أو استفسار فليتكلم .

السيد عبد المحسن ابو النور : يوجد عندنا جهاز دعوة خارجى يتولى الرد على

جميع الناس فى الدعوة الخارجية ، اما الجهاز الداخلى الذى يفهم الناس هذه العملية يبدو لى انه فى حاجة الى شىء من التنظيم بالنسبة لكل منا فى وزارته وبالنسبة للجهاز بصفة عامة .

السيد الرئيس : اننى لا أقول ان جهاز الدعوة الداخلى فقط هو الذى يحتاج الى تنظيم ، ولكنى اقول ان كل بنائنا السياسى فى حاجة الى تنظيم . فى بعض الاحيان نتخذ قرارا فى شىء معين وينشر هذا القرار فى الصحف فتكون له نتيجة عكسية ، كما حدث عند نشر الخبر الخاص بتخفيض اسعار ٢٩٠ سلعة ، فما هو أثر هذا ؟ انه يدل على عدم الثقة ، فكيف نسيطر على هذه العملية ؟ لقد كانت وزارة الصناعة معارضة فى هذا ، لكن نشر هذا الخبر منسوبا الى عزيز صدقى .. طبيعى هناك أناس يقرأون الصحف يوميا وتنتظر مثل هذه الاخبار لتشكك الناس وتثبت اننا نقول كلاما غير جدى .. وهذا الكلام ضرره اكثر من نفعه ، ما هو رد فعل مثل هذا الخبر ؟ لم يصدق احد هذا الكلام وقالوا انها عملية " نصب " .. فنحن نساعد هؤلاء الناس — بطريقة مباشرة أو غير مباشرة — على ان يقنعوا الشعب بان كلامنا غير جدى ، وهذا يجرنا الى موضوع آخر . هو موضوع الصحف فالصحفيون يريدون ان ينشروا أى شىء لانهم لو ذهبوا الى دور الصحف التى يعملون بها وليس معهم اخبار فسيقال لهم بانهم لم يعملوا شيئا .. وهناك أناس غير مسئولين فى الوزارات يحاولون ان يمدوهم باخبار اعتقادا منهم ان هذا يفيد ، وأعتقد اننا يجب ان نقلل من التصريحات الصحفية خصوصا فى الوزارات الجديدة مثل وزارة الاصلاح الزراعى ، حيث يحتاج الوزير الى شهر على الاقل لكى يدرس اعمال وزارته ، فيجب ألا يصرح بانه سيعمل كذا وكذا لان كل الناس ستضحك منه ساخرة . ثم نجد مديرى المكاتب يمدون الصحفيين بكلام من هذا القبيل ، هذا فى الوقت الذى لا توجد فيه رقابة على الصحف وان كان هناك توجيه فقط . ان أول ما يجب ان نعمله هو أن " نلم " كلامنا بعض الشىء فى الصحف ، وعبد القادر حاتم موجود ومن الممكن انشاء جهاز " رقابى منظم " يوجد به موظف مسئول عن كل وزارة لتجميع الاخبار التى يراد نشرها فى الصحف لتنشر عن طريق هذا الجهاز . وقد كان من نتيجة عدم تنظيم هذه العملية اننى قرأت

فى الصحف ان ما سيتم استصلاحه فى الوادى الجديد هو ١٢ مليون فدان ، وجئت هنا فى الجلسة وقلت انى اريد الـ ١٢ مليون فدان وانا أعلم انها ١٠٠ ألف فدان فى السنة الاولى ، وتكلمت فى هذا الموضوع وزارتا الاشغال والاصلاح الزراعى ، ومن مزايداتهم وصلت المساحة من ١٠٠ ألف فدان الى ١٢ مليون فدان . ومعنى هذا ان كلامنا غير جدى ويجب ان نسيطر على هذا الموضوع .

السيد عزيز صدقى : السبب فى كل هذا يرجع الى ان غير المختصين هم الذين يتكلمون فى موضوعات لا تخصهم ولا يعرفون عنها شيئا ، فمثلا الخبر الخاص بتخفيض اثمان ٢٩٠ سلعة لا أعرف المتسبب فى نشره . ان هذا يضرنا أبلغ الضرر ، وأعتقد ان هناك خطة مدبرة للتشكيك فهم يذيعون ارقاما لم نقلها ، فما ذنبنا نحن اذا قالت الصحف ان وزارة الصناعة ستشغل مليون عامل هذا العام ، ان هذا يدل على وجود خطة مدبرة للتشكيك فى وزارة الصناعة سواء عن حسن نيه أو سوء نية من بعض الصحف ، وارجو وضع رقابة عليها أو انشاء جهاز ليتابع كل صحيفة حتى نرى ان كانت هناك خطة معينة .

السيد الرئيس : اننى أستبعد سوء النية ، ولكن هناك تفاهة وبساطة وسطحية ، وأى صحفى يريد ان يكتب أى شىء " فيصطاد " أى موظف صغير فى مكتبك ويأخذ منه أى كلام ثم يرسله الى جريدته .. والافضل ان تتخلصوا من الصحفيين الموجودين لديكم ليكونوا عند عبد القادر حاتم ، ومن يريد نشر شىء يرسله له ويتولى هو عملية النشر . وقد قلت هذا الكلام منذ عامين ، والصحفيون لا يتكلمون عن هذه الامور فقط ولكنهم يتكلمون ايضا عن الامور المتعلقة بخبايا الوزارات . وأنا اذا احتجت الى معرفة معلومات عن كل وزارة فاننى أحصل عليها من الصحافة ، لأن الصحفيين كالجواسيس عملهم هو الكلام عن كل صغيرة وكبيرة ، وللاسف فان البعض قد استخدم هؤلاء الصحفيين فى العمليات التى كنا نتكلم فيها الآن على اساس الصراع الذى حدث على الاختصاصات والتى أشرت اليها فى بيانى . وانتى أفضل ان يشكل

عبد القادر حاتم جهازا يضع فيه واحدا لكل وزارة ، وما تريد الوزارة ان تنشره فى الصحف ترسله له ، الا اذا كنتم ترون ان هذا غير عملى .

السيد عزيز صدقى : قد توجد أخبار صحيحة .. ولكن تكرار نشرها فى الصحف يجعلها كمسائل مختلفة ، ولو وجد توجيه لمصادر البيانات التى تنشر فى الصحف حتى تنشر بالصورة التى يراد نشرها عليها حتى اذا وجد أى تحريف فيها يمكن محاسبة الجهات المسئولة التى أعطت هذه البيانات .

السيد الرئيس : ان تحديد الاختصاصات ، وعدم خلط الامور سيحدد المسئولية ، ومن المعروف ان استصلاح الاراضى تختص بها وزارة الزراعة ، والترع والمصارف من اختصاص وزارة الاشغال ، والتجارة والمختصة بها وزارة الاقتصاد . وسيعاد النظر فى هذه الاختصاصات بحيث تكون محددة ليس فيها ميوعة .

السيد عبد الوهاب البشرى : بمناسبة ذكر العناصر الوطنية فان القاعدة الشعبية بعيدة عن تفهم المدلول الحقيقى للاشتراكية وعن تتبع الخطوات والجهود التى تبذل لصالحها ، هذه الطبقة هى الاساس ، ومن الواجب وجود قادة من كافة المستويات لتفهيم مدلول الاشتراكية . فمثلا صورة مؤسسة ، من الواجب ان تتبع القيادة فيها من الرأس وتتغلغل الى جميع المستويات حتى تصل الى هذه المستويات الدنيا أو القاعدة فتفهم معنى الاشتراكية على هذا الوضع مفهوم عام ، ومن الممكن وضع تفسيرات مختلفة وتطرأ بعض تفسيرات أو بعض معان قد لا تكون هى الاصل فى التفكير وأقترح انشاء معهد للتوجيه القومى على غرار معهد الادارة العليا الذى صدر قرار جمهورى بانشائه لاعداد طاقة من المديرين الذين يستطيعون ادارة المؤسسات بروح طيبة وتفهم مسئولياتهم لو أنشىء هذا المعهد فسيعتبر خطوة كبيرة لاعداد مديرين فنيين لادارة المؤسسات

برح اشتراكية طيبة وتحصر العملية فى اطارها ويفسر مدلول الاشتراكية فى بيئتنا . ونبدأ فى تدريب القادة بحيث يكونوا أولا من رؤساء المؤسسات لأن تأثيرهم على البيئة التى يعملون فيها اكثر من تأثيرهم على أية بيئة اخرى ، لان مدير المؤسسة له صوت مسموع فى محيط المؤسسة ويؤثر على عمالها أكثر مما لو ترك أمر القيادة فى يد النقابات المختلفة . هذا رأيى ونتيجة تنفيذه قد تعطى فائدة كبيرة جدا .

السيد الرئيس : طبيعى سيكون من ضمن اعادة التنظيم شيئا مشابها لهذا ولكن مشكلة المؤسسات التى أثرتها هى وجود معهد للتوجيه الرأسمالى هناك ، واتجاههم الى ان يصبحوا طبقة جديدة ترث الرأسمالية ، وهذه مشكلة سبق ان تكلمنا فيها لان الشخص الذى يحصل على دخل قدره ١٠٠٠ - مثلا - هدفه ان يصل بدخله الى ٣ أو خمسة آلاف جنيه ، يبدأ فى نبذ من كان مثله ويبحث عمن يماثلونه فى الدخل للسهر سويا ، وعندى أمثلة عن أناس نبذت من بدأت معهم وانضمت الى الرجعية لانها عندها من الدهاء ما يمكنها من عمل هذا . لقد وجدت طبقة جديدة من الموظفين والضباط كان المفروض فيهم ان يتحولوا من الاتجاهات الرأسمالية الى الاتجاهات المتمشية مع أهداف الثورة الاشتراكية ، ثم بعد ذلك فالموضوع يحتاج الى حل بالاضافة الى عملية التنظيم بحيث يكون لكل فرد تنظيم وداخل هذا التنظيم يوجد نوع للتوجيه . كنت أريد تكتلا سياسيا قبل ان نصل الى أى شىء آخر ، وكنت أعتقد ان هناك وحدة فكرية وتوافق ، فكيف يمكن التخلص من هذه العيوب القديمة وكيف يسير المستقبل مع هذا .

السيد عبد الوهاب البشرى : ان البيئة قد تسبب الانحراف ، ولكن العناصر الطيبة سوف تظهر ، وسيظهر المنافق على حقيقته .

السيد الرئيس : ليست البيئة وحدها التى تسبب الانحراف .. بل هى

البيئة والطبيعة ، فطبيعة الانسان وايمانه برسالته هما العاملان الاساسيان لمنعه من الانحراف . ان للمبادئ تأثيرا أكثر من البيئة ، فالشخص الذى ينحرف هو الشخص الذى ليست له مبادئ ، اما الشخص ذو المبادئ فلا ينحرف . كما يوجد أناس يقبلون الهدايا وغيرهم لا يقبلونها .

السيد عبد الوهاب البشرى : هذا ما يزيد من أهمية تبصير القادة بالطريق السليم .. فيجب ان نقيس انحرافه عن الطريق الصحيح بصفة مستمرة .. ونعرضه باستمرار الى اعادة النظر فى موقفه حتى اذا ما انحرف أمكنه ان يصلح نفسه .

السيد الرئيس : من رأيى اننا كلنا مسئولون وانا المسئول الاول عن هذه البلد لسبب بسيط وهو ان السياسة التى اتبعناها اننا لم نؤاخذ المنحرف . اذا انحرف أى شخص أيا كان هذا الانحراف فلا بد أن يجازى حتى لا يشعر بان له سندا يحميه حتى لا يتمادى فى الانحراف . فالعملية عملية مبدأ وتقويم ، المبدأ موجود ومن ينحرف عنه يجب ان يقوم لأن المنحرف الذى لا يؤاخذ يغطى هذا الانحراف بعمليات اخرى بأن يتهم الآخرين . عندى مثل على هذا " مجدى حسنين " اخطأ ، وأرسل لى ذات يوم خطابا بانه متبرع باسهمه فى شركة معينة قيمتها ٢١ ألف جنيه ، وطبعا أنا أعرف من أين أتت هذه النقود ، لقد قام بعمليات استيراد وتصدير ولقد احضرته وأفهمته ان هذا يعد انحرافا عن اهداف الثورة لانها لم تقم من اجل عمليات التصدير والاستيراد وبرغم كلامى هذا فتعالوا نرى ما كان يقوله مجدى حسنين فى الفترة الماضية بعد احداث سوريا ، لقد كان هو " وأبو عوف " من اكثر الناس هجوما وتشكيكا واتهاما لكل فرد فى هذه الحكومة .. انه هو " وابو عوف " أراد مجلس الامة ان يحاكمهما فى عام ١٩٥٧ .. وأعتبر اننى قد اخطأت فى معاملتى له .. ولكن هذا الكلام قد انتهى .. أقصد بهذا التقويم أساسا .. ومن ينحرف يؤاخذ .. وهم عليهم عيب ونحن كذلك وعليهم مسئولية ونحن كذلك .. وهذا الكلام يجرنا الى نقطة هامة وهى نقطة

"الجماعات" وتكوينها ، وهذا أكبر عمل يساعد على الانحراف ، كل واحد يكوّن "جماعة" تعتبر نفسها "في حماية" .. لقد تفشت عملية "الجماعات" (الشلل) في الايام الماضية وساعد على تكوينها الوزارات المركزية .. كل "جماعة" تسب في "الجماعة" الاخرى .. "جماعة" المركزيين تسب "جماعة" التنفيذيين وكذلك الاخيرة تسب "جماعة" المركزيين .. وكل هذا يقع على عاتق الحكومة ، مديرو المكاتب والجماعات لو تدخلت في هذا لأفسدت العملية ، لان كل فرد عنده "جماعة" يريد ان يدخلها ويمكنها من المناصب العليا . عندى سجلات المؤسسات مدوّن بها اسماء الموظفين فيها ، وأعرف هذه الاسماء ، وأعرف المسئول في دخول هذه الاسماء المؤسسات وسأعمل على حذف هذه الاسماء من سجلات المؤسسات .

نقطة اخرى وهى تعيين الاقارب ، وقد يكون الاقارب "صالحين" لكن تعيين الاقارب يدخلنا الى الفساد ، لانهم سيتمكنون من المناصب المهمة ويقومون بفتح مكاتب للاستيراد والتصدير . يجب ان يبعد الاقارب من العمل في الشركات أو العمل العام ، وهذا مايستدعيه التنظيم الجديد . انى على استعداد لمنح الاقارب معاشات نظير ابعادهم من العمل في مجالس ادارة الشركات ، سوف نبعد الاقارب ولن يعملوا بالمؤسسات والعمل العام ، حتى لاتتدخل الانتهازية ويدب الفساد .

السيد فتحى الشرقاوى : لقد ذكر السيد الرئيس نقطتين : التنظيم السياسى الشعبى وتكوين أداة الحكم ، واذا وجد بحث لهذا مع سيادة الرئيس سوف يعرض في جلسة قادمة . فارجو توزيعه علينا لدراسته .

في الواقع ان الذى جرنا الى الحديث في هذا الموضوع هى احداث سوريا ، وما تعرضت له الوحدة معا ، وبالتالى مادام هذا مقترنا بتغيير وضع ، لم نستطع ان ننعزل عن المحيط العربى - كما قال سيادة الرئيس - لان هذا المحيط يعتبر خط دفاع بالنسبة لنا ، ويلزم حتى يمكننا ان نعيش في هذه المنطقة - وأنا اقول بانه يلزم ايضا مع هذا - الى أى مدى نعيش ، لابد ان يخضع هذا لتخطيط بعيد المدى ، وأقصى مدى هى الوحدة . وقد جربناها ولم نكن على صواب . جميعنا تحمل هذا ، أو قد تكون الوحدة تمت على اساس غير سليم . ان كلامى هذا ليس دعوة للانعزال وانما يجب ان نتخذ هذا الموقف حتى نستطيع السير هنا . والحديث عن تخطيط المدى يحتاج الى وقت ومال وجهد ، وفى اعتقادى هذا ، حتى يجعلنا نلائم بين ما نؤمن به ، ولتسيير حركة البناء التى نقوم بها في بلدنا حتى لانصدم .

السيد الرئيس : ان خبايا الاتحاد مع سوريا يمكن أن تكون غير معروفة ، لقد

وقفت معنا سوريا عام ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ١٩٥٨ ١٠٠٪ شعبا .. وفي أواخر عام ١٩٥٥ توصلنا الى تكوين القيادة العسكرية المشتركة وعين المشير عبد الحكيم عامر قائدا عاما للجيش السوري المصري .. واندفعنا في هذا الى أقصى ما يمكن . وفي عام ١٩٥٧ حاول شكري القوتلي أن نعمل اتفاقا ثلاثيا مع الأردن و أرسل لي رسالة بهذا الخصوص .. وقد عارضت فكرة تكوين قيادة مشتركة بين الاردن و مصر وسوريا .. وكان الفريق جمال فيصل ممثل سوريا في ذلك الوقت ، و أرسلته الى سوريا لمقابلة شكري القوتلي ليفضي اليه بوجهة نظري تجاه الاردن التي لايمكن اعتبارها دولة عربية خالصة .. ولكن السوريين ضغطوا علينا ضغطا شديدا لدخول الاردن في القيادة المشتركة .. وكان وقتذاك حركة وطنية في الأردن . وقد قاومت هذا لأني لم أكن مقتنعا بهذا المنطق .. ولكن نتيجة لالحاح السوريين قبلت وضعا غير مقتنع به . هذا خطأ لأني قبلت وضعا غير متفق مع تخطيطنا ، ولكني قبلته لوجود الموقف الوطني في الأردن والحاح سوريا على اعتبار أن يكون في هذا درعا واقيا بالنسبة للخطر الذي يهدد الأمة العربية . وحصل بعد العدوان علينا سنة ١٩٥٦ تخطيط انجليزي ووقع انقلاب في الأردن ، وقضى على العناصر الوطنية وقيل بأنه يوجد انقلاب مصري سوري شيوعي .

وفي أحد أيام عام ١٩٥٨ حضرت بدون اذن في الصباح طائرة سورية تقل ٢٠ ضابطا وقابلوا المشير عبد الحكيم عامر ، ولم أتقابل معهم حيث كنت في زيارة مع ضيف مصر في هذا الوقت الرئيس أحمد سوكارنو لمدينة الأقصر ، وقالوا للمشير عامر بأنهم اجتمعوا مع الجيش ووجدوا أن سوريا في خطر و تقابلها كارثة لتنازع أربعة أحزاب على الحكم وأن الباب كذلك مفتوح أمام الشيوعيين و سينقضون عليها . والحل الذي اتفق عليه الجميع لانقاذ سوريا هو طلب الوحدة من جمال عبد الناصر ، وكان الشعب في سوريا في هذا الوقت يعبر عن الوحدة . واتخذ البرلمان السوري قرارا بالوحدة ، وفوجئت بالوحدة ، وكان موضوعا لم أستطع بحثه . حضر الضباط في فبراير سنة ١٩٥٨ وقالوا بأنهم توصلوا الى حل وهو الوحدة ، قلت لهم ما رأى الحكومة و رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ، فقالوا بأنهم أرسلوا

وفدا لشكرى القوتلى ، وشكرى القوتلى لم يوافق على الوحدة الا برضاء الجيش ، فقلت لهم لا يمكن القبول بهذا لأنكم لستم حكومة سوريا ، وحتى لا تتم الوحدة عاطفيا بهذا الشكل لأنها تحتاج الى خمس سنوات ومن الأفضل أن نبدأ بوحدة عسكرية وسياسية وثقافية وأخيرا النواحي الدستورية ، لكننا اذا قبلنا الوحدة مباشرة فستقابلنا الصعاب ، واننا على استعداد لعمل برنامج لمدة خمس سنوات كتمهيد للوحدة الدستورية ، ثم قابلتهم ثانى يوم فى مجلس الأمة حيث كانت هناك حفلة عشاء احتفالا بالدستور ، وبعد العشاء بلغنى منهم بأنهم تلقوا رسالة من دمشق بأن الحكومة وافقت على مطالبهم وسوف ترسل مندوبا عنها لطلب الوحدة رسميا ، وحضر صلاح البيطار مندوبا عن حكومة سوريا يطلب رسميا الوحدة ، وقلت بأن هذا المطلب يعتبر عملية عاطفية وسياستنا هى القومية العربية .. وهى سياسة الأشباح لأن أعداءنا عندما يريدون ضربنا فلم يجدوا الهدف الذى يضربونه ، اذا تمت الوحدة تحولت الأشباح الى حاجة مادية . ولم أعرف سوريا "حق المعرفة" فى ذلك الوقت ، وجلسنا جلسة طويلة نتناقش ، وكان من بين هؤلاء الضباط ضابط شيوعى كان أشدهم تطرفا فى طلب الوحدة وهو — عفيف البذرى — وكان فى هذه الجلسة المشير عبد الحكيم عامر ، وقلت لهم بأننا لن نقبل الوحدة بهذه السرعة فقالوا بأن سيادتكم تتكلم عن الوحدة العربية ، وسوف تواجه الأمر الواقعى بانهيار سوريا وضياعها فكأن سوريا لن تهمك .. فقلت لهم بأنكم ضباط فى الجيش ، واذا تمت الوحدة سوف أخرجكم منه ، فقالوا نقبل هذا الوضع ، فقلت لهم ليس عندنا فى مصر أحزاب ، ولا أريد احزابا سورية ، لأن الحزب الشيوعى يتلقى تعليماته من موسكو ، والأحزاب الرجعية تتلقى تعليماتها من الغرب . وقد وافقوا على عدم وجود أحزاب ، وقابلت صلاح البيطار الذى حضر مندوبا عن الحكومة السورية ومعه طلب رسمى بالوحدة ، وأصبح الوضع الجيش والحكومة يطلبان الوحدة ، ونحن نزعمنا حركة القومية العربية نطالب بالوحدة وتعرض علينا ونرفضها ، حجة هؤلاء فى طلب الوحدة اذا لم تتم الوحدة فستضيع سوريا فكان جوابى — نبحث الأمر — ويستدل من هذا أن الوحدة تمت بانقلاب عسكرى سورى فى سوريا ، لأن الضباط أرسلوا ٢٠ ضابطا لشكرى القوتلى للموافقة على الوحدة ، وبعد أخذ ورد وافق شكرى القوتلى بشرط موافقة الحكومة ، أصبح كل واحد من المسئولين فى سوريا يشكل نفسه على أساس الأمر الواقع ، وبعد موافقتى على طلب الوحدة حصل انقسام ، قال الضابط الشيوعى بأننا تسرعنا فى طلب الوحدة وأن دعوتنا لها رد عنيف — فالشيوعيون ضد الوحدة لأنهم كانوا على

ثقة بأنني لن أقبل الوحدة ولهذا انساقوا الى الدعوة من أجلها ، وكان غرضهم — لو رفضت طلب الوحدة — الادعاء علينا بأن مناداة مصر للوحدة العربية والقومية العربية باطلة وللاستهلاك المحلي .. حضر شكري القوتلي الى القاهرة وتم التوقيع على طلب الوحدة ثم وقف شكري القوتلي وقال " هذا يوم من أيام عمري " هذا اليوم من أيام التاريخ — الى آخر خطبته " والآن رأيت الأمور على حقيقتها والتاريخ يكتب بغير الواقع ، والوضع كان غير مستقر .. خمسة ضباط كانوا يحضرون اجتماع الوزارة السورية وتتم الموافقة على القرارات على الصورة التي يراها الضباط . لقد قلت لهم بأنه يوجد أمامي في مصر خمس مشاكل واننا بدأنا نستريح ، وباتمام الوحدة ستكون أمامي خمس وعشرون مشكلة .. وسارت الأمور في مجراها الأساسي ، وبعد شهر من الوحدة بدأ الترتيب لأول انقلاب في سوريا ، واتضح هذا من اجراء عفيف البذري بنقله بعض الضباط الشيوعيين في مناطق معينة ، واحتك مع المشير عبد الحكيم عامر وقدم استقالته ، وبعد شهر ونصف من الوحدة بدأ كل واحد في سوريا يستعد لعمل انقلاب ، لأنه يرى أن الوحدة فرضت عليه من الجيش — أقول هذا حتى تعرف الصورة الحقيقية للوحدة .

السيد — فتحي الشرقاوي : بخصوص التنظيم السياسي الشعبي . لقد قال السيد الرئيس بأن سبب فشل أو عدم قيام التنظيم السياسي الشعبي كشف لنا عن أخطار ، وحصل الدس في هذا التنظيم السياسي وأخذت مواقف قيادية — من هذا يجب أن نتخذ عبرة من هذه التجربة ونختار العناصر الوطنية المخلصة التي أشار اليها السيد الرئيس .

أما بخصوص صدور تشريعات ثورية لحماية من تصدر لأجلهم هذه التشريعات فاننا اذا أحسنا اختيار العناصر الوطنية أو قام التنظيم السياسي بالمأمول منه فانها ستحمي مكاسبها . ولا بد من أن ننسق القيادات ، وستقابلنا مشاكل ومسألة وجود عناصر وطنية ١٠٠٪ فان هذا فوق مستوى البشر . لم أقل المسألة سهلة بل يجب أن نعمل لها حسابا ، ولقد قلتم سيادتكم بأن المصلحة هي أساس العقيدة ، ولكن يحق لنا أن نقول أيضا بأن هذا الأساس ايمان وتنظيم واذا قورن التنظيم بالعقيدة فلا يكون مثل الايمان بالفكرة فالمصلحة يجب أن نفتش عنها في التنظيم الشعبي ، ولو أن تنظيمات الاتحاد القومي في كافة المستويات نسقت ووجد اختصاص

معين لكل مستوى لوجدت المصلحة التى تبعث الحيوية فى التنظيم .

الفلاحون الذين يمثلون ٨٠٪ من مجموع السكان هؤلاء ما هى حياة الفرد منهم ، وفى أى شىء تتمثل ؟ تتمثل فى أمين شونة بنك التسليف والخفير والصراف . مشكلة الفلاح السلفة التى يأخذها من البنك ، وفى اعتقادى لوعنينا بكافة مستويات التنظيم السياسى بأن نجعل الحكومة متصلة بمطالب الفلاح لأن السلفة التى يقوم بسدادها بفوائدها للبنك تضلعه ، حيث أن الفلاح لم يفرح بالخمسة أفدنة التى وزعت عليه تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعى ، قدر فرحه بتيسير توزيع التقاوى والأسمدة بدون زيادة ودون ارهاق فى تسديدها ، فلو رسم اختصاص محدد لتنظيمات الاتحاد القومى ، وحددت الاختصاصات وأحسن اختيار العناصر القيادية لتحقق المعنى الواسع للمبدأ الذى تكلم عنه السيد الرئيس اذا لوجد مفهوم ومحتوى مفهوم للتنظيم ، وسوف نعالج السلبية . ليس فى المواظبة على حضور جلسات الاتحاد القومى نشاط ، انما علينا أن ننتقى العناصر القيادية المؤمنة بالمبدأ ، وان نحدد اختصاصات تنظيمات الاتحاد القومى بكل وضوح — وتحديد سلطته وسلطة الدولة حتى لا نصدم ..

النقطة الأخرى وهى الخاصة بتنظيم الجهاز الحكومى . سيادة الرئيس قال بأننا لسنا فى حاجة الى مزيد من الاجراءات الثورية ، وهذه مسألة تناقشنا فيها مع السيد نائب الرئيس فى اجتماع اللجنة البرلمانية — ان الجهاز الحكومى يجب أن يتطور ليكون ترجمة للتشريعات الثورية ، ولنأخذ مثلا الاصلاح الزراعى .. ما هو الجهاز الحكومى فيه ؟ سيادتكم تعرفونه وقد أوضحت عنه ، وأعتقد أن الشعب بخير والدنيا بخير ، انما سنظل نفاجأ بمنحرفين اذا لم نأخذ حذرنا دائما منه — فى سنة ١٩٥٢ من الذين قدمتهم للمحاكمة ؟ لقد قدمت رؤوسا .. ولهذا شعرنا بأن الجهاز الحكومى قد انتظم ، والآن هادنا هذا الجهاز فانحرف ، وليست صورة الانحراف فى السرقات والرشاوى بل يصح أن تكون فى عدم الانتاج ، فلوعنى بهذه المسألة وبلا استثناء لوفرت لنا الكثير من المتاعب . لو أن وكيل الوزارة المنحرف مثلا يؤمن بأن المصير المحتوم للمنحرف هو السجن .. ولوعنده $\frac{1}{100}$ من تقدير

هذا المصير لحميناه من الانحراف وحمينا النظام من انحرافه . ان الاختصاصات في حالة " ميوعة " وأرجو ان يكون مشروع سيادة الرئيس على مستوى واضح ، وسوف نصل الى ما نريد من تنظيم واصلاح .

والنقطة الاخيرة التي أريد ان اقولها هي اننا جلسنا نتكلم عن الجانب السياسي ولم نتكلم عن الوزارات ، فأرجو ألا يحرمنا سيادة الرئيس من اللقاء لنتكاشف ونتباحث في امرها خصوصا في موضوع " الجماعات (الشلل) " التي اشرتم اليها سيادتكم ، وسوف تصادفنا " الجماعات " وأنا أشفق على نفسي منها ، ولن يهوّن علينا منها الا اللقاء المستمر والتدارس المتواصل بيننا وبين سيادة الرئيس ، وسنعمل برُح " التيم " حتى لانترك فرصة للانعزال .

السيد الرئيس : لي تعليق على هذا الكلام ، ففي رأيي ان للتنظيم السياسي شقين ، الشق الذي تكلمت أنت عنه وهو الخاص بالجماهير كجماهير ، أو الخاص بالمصلحة (كمصلحة) التي ينتج عنها اراحة المواطن وهي تنتج عن معرفة المشاكل ثم حل هذه المشاكل ، ولكن اذا ذهبت أنا الى البحيرة في دمنهور مثلا لحضور اجتماع شعبي ، فان عدد الذين سيحضرون هذا الاجتماع لن يقل عن ثلثمائة ألف مواطن ، وسيقف الناس في الشوارع وتخرج النساء والاطفال والرجال ، وتكون الصورة — في الحقيقة — عظيمة جدا ، وفي الاجتماع نخطب وتأتي الناس كلها للاستماع ، وبعد أن ينتهي الاجتماع سينفض هؤلاء الناس . هذا هو المفروض — وهو موجود فعلا — ولكن الشق الثاني من الموضوع ، الشق غير الموجود هو العناصر القيادية المؤمنة التي تستطيع أن توجه ثم تفسر ثم تقود هؤلاء الناس ، وهذا النقص يرجع الى ان الناس بعد ان تنفض يتجه كل منهم الى حال سبيله لينشغل في اعماله ومشاكله اليومية وكل شخص عنده مشاكل يومية ولكن ليس كل شخص مستعد لحضور اجتماع والتكلم فيه ، ولكن رغم هذا لابد ان تكون هناك عناصر قيادية موجودة للتوجيه والتثقيف والتنويع ، وهذه العناصر لا افترض بأي حال من الاحوال

أنها تعد بالملايين أو مئات الالوف ، ولكنها اعداد قليلة فى كل مكان .. وقد تكون متفرغة لهذا العمل حتى لا يترك مجال للآخرين ليوجهوا ويشككوا .وحتى نستطيع ربط هؤلاء الناس بنا عندما نقابل ازمة من الازمات .. انى اتساءل عمن أخذ القيادة فى هذا البلد فأجد انها العناصر المتشككة ، ولولا صلابة الشعب وصموده - حتى بطريقة غير منظمة - لكنا تعبنا اكثر . فالعمل المطلوب اساسا هو ايجاد هذه العناصر القيادية المنظمة التى توجه وتفسر وتقود ، ثم ايجاد صلة بين القيادة والقيادات الفرعية المختلفة فى جميع النواحى . وبالنسبة لك - كعضو فى مجلس الامة - اذا سئلت فى البحيرة ما هى الحال فما الذى تقوله ؟ ان موقفك غامض لانه لا توجد وحدة فكرية ولا تنظيم مع ضرورة وجودهما فى كل مكان . ان ما أقوله انا هنا فى القاهرة يجب ان تقوله انت فى نفس الوقت فى البحيرة .. ولكن هذا لا يحدث . وكل انسان " تائه " يريد ان يجتهد وهذا يجعل العملية غامضة ، ويقع الناس فى حالة من البلبلة ، وتستطيع العناصر المضادة ان تنفذ فيها ، وهذه العناصر " متصلة " وكان افرادها يجتمعون هنا فى القاهرة وينتقلون الى طنطا والى كفر الشيخ ، كلهم حركة فى الوقت الذى لم تكن عندنا هذه الحركة بالنسبة للناس المتصلين بنا ، وانا اعتبر ذلك عملا ضروريا حتى يكون هناك الهيكل الاساسى لتنظيمنا ، وكما قلت فاننى عندما أتكلم انا عن شىء فى القاهرة تتكلم انت عن نفس الشىء - فى نفس الوقت - فى البحيرة هناك - فأنا أعتبر ان الخلل الاساسى الموجود فى العملية هو هذه النواحى القيادية ، والنواحى القيادية لا تأتى على مصلحة ، انها تكون اساسا على ايمان ، لان اصحاب المصلحة لا يعرفون من الذى سيكسب ، فاذا كانت العملية عملية مصلحة فانهم يمسكون العصا من منتصفها ، فهم اذا سمعوا أن فى الجيش انقساما وانقلابا بعد ٤٨ ساعة .. فانهم ينتظرون حتى يقدموا تأييدهم أو ولاءهم لمن يفوز تماما كما حدث فى دمشق . اما العناصر المؤمنة فتعتبر انها مرتبطة بنا ارتباطا كاملا والى الابد . وأنا اعتبر ان الكلام الذى سأقوله عن التنظيم الشعبى هو الذى سيحل هذه المشاكل .

وبالنسبة للنقطة الاخرى الخاصة بالاداة الحكومية وحل مشاكل الفرد فى القرية فانى أعتبر ان هذا واجب اساسى لنا ويجب ان نقوم به ، وهو عمل صعب لابد من ايجاد حل له .. بدليل انى قلت يوما انى حتى الآن أحكم بقوانين موجودة من

عهد أمين عثمان وعبد الفتاح يحيى وصدقى وتوفيق نسيم ، لم تحدث ثورة فى هذه الامور ، وهناك أشياء كثيرة محتاجة لثورة ، واذا اردنا ان نعمل شيئا فان قوانين توفيق نسيم تمنع ما نريد ان نعمله .. اذن حتى التشريع الموجود لا يتمشى مع اهداف الثورة التى ننادى بها ، فالتشريع قد يكون موجودا من عهد "كرومر" ولكنه لازال ساريا حتى اليوم ونحن نلمس هذا الامر سواء فى اللوائح المالية فى وزارة الخزانة أو فى القوانين التجارية أو قوانين العقوبات وأرجو ان يأتى اليوم الذى نلغى فيه كل هذه القوانين ونعد بدلها ونقول هذه هى القوانين التى سنطبقها والتى تتمشى مع اهداف هذه الثورة .... وبالنسبة "للبيروقراطية" فانى أعتبر ان "الوساطات" فى التعيين هى السبب فى وجودها ، فبذلك التسليف مثلا التعيين فيه يتم بالواسطة وكل شخص له ظهر يحميه .. فى هذه العملية من يعين بواسطة لكى يأخذ مرتبا ١٥ أو ٢٠ جنيها لا يمكن ان يحس باحساس الفلاحين لان كل همه مركز فى أنه يريد ان ينقل من التوفيقية الى طنطا مثلا .. وهو يسعى بكل جهده لتحقيق ذلك ، كيف نحل نحن هذه المشاكل ؟ .. ان السبب هو التعيينات التى تحصل بواسطة سواء فى الوظائف الصغيرة أو الكبيرة ، انها هى التى تسبب الخلل . وقد قلت اننا يجب ان نعيد تنظيم جهاز الحكم ونهزه هزا كاملا حتى نستطيع ان نسير لأنه توجد عقبات . اننا نتكلم كلاما ثوريا ولكنه الى ان يصل اخيرا يكون كل ما فيه من ثورة قد ذهب ادراج الرياح ، وبعد يومين تأتى الشكاوى من القرى بأن "الشوال" بيحسبوه بكذا مع انه بكذا فقط ، وبذلك تنقلب العملية الثورية الى "شوال فى بنك التسليف" !! ونفس الوضع نجده فى النواحى الاخرى ايضا . وأعتقد ان الاساس فى هذه العملية هو وزارة الخزانة . فوزارة الخزانة لازالت محملة بلوائح وقيود وهى موجودة فى كل عمل من اعمال الدولة ، ثم بعد الخزانة تأتى بقية الوزارات المختلفة . وقد تكلمت مع الاخ عبد اللطيف البغدادى على اساس انه يشكل لجنة — مثل لجنة "هوفر" فى امريكا — لاعادة تنظيم جهاز الحكم كله على ان نبدأ اساسا بوزارة الخزانة ثم نتجه الى النواحى الاخرى . وكل ما أرجوه هو ان تتعاون الوزارات معه فى هذا الشأن ولا تكون سلبية . فلابد من تنظيم الجهاز الحكومى بأية وسيلة من الوسائل وقد سبق ان اجرى تنظيم فى السكك الحديدية فى وزارة المواصلات وهو تنظيم ناجح وأدى الى توفير ٣٥٠٠ موظف وجدوا زائدين عن حاجة العمل . والحقيقة ان كثرة عدد الموظفين تفسد العمل وتوجد الخلل .

أما بالنسبة للعملية الفكرية فعلينا مسئولية كبيرة لتعويض ما فاتنا ، و أعتقد أن واجبنا هو تعبئة كل جهودنا — سواء فى الناحية الحكومية أو السياسية — لاصلاح الأخطاء التى ذكرتها ، فاذا لم نتلاف مثل هذه الأخطاء مستقبلا فان مصيبتنا ستكون أكبر .

و فى رأيى أن هناك بعض الناس الذين يكونون نوعا من الستار فى كل وزارة، فهناك ستار حديدى يمنع الناس من الظهور واثبات كفاياتهم ، ونحن فى حاجة الى اعطاء الفرصة لأكبر عدد من الناس كى يظهروا مجهوداتهم و ينالوا ما يستحقون من تقدير . ولكن اذا وجد أربعة أو خمسة أو ستة أو عشرة أشخاص فقط فى وزارة هم الذين ينالون الحظوة و يحتكرون كل شىء ، و اذا كان من يتزلف ومن يتقرب هو فقط الذى يظهر و ينال التقدير ، اذا كان الأمر كذلك فان الناس ستكفر بنا لأن الطريق مفتوح فقط للمتزلفين والمتملقين ، أما الذين يؤدون عملهم دون تزلف أو تملق أو الذين يقولون رأيهم بصراحة فان الطريق قد سدت أبوابه أمامهم . اذا كنا سنسير بهذا الشكل فلا فائدة .

لا بد من القضاء على الستار الحديدى وحكم مديرى المكاتب و لا بد من اعطاء الفرصة لكى يظهر الأكفاء — ليس فقط فى الوزارات — ولكن فى المؤسسات أيضا ، وهناك أمثلة كثيرة على ما نقول ..

السيد — فتحى الشرقاوى : اننى عندما تكلمت عن المصلحة قصدت أن تكون القيادة مهتمة بالمصلحة مع ايمانها بالمبادىء .

السيد الرئيس : فى بعض البلدان أحضروا أناسا و أعطوهم "مناهج" دراسات تدريبية لمدة أربعة أسابيع على أساس أنهم عناصر قيادية ، وتفرغوا لكى يكونوا عناصر قيادية — " لا أدعياء " — و أحيانا تحصل أخطاء وانحرافات وما ذلك الا لأن التنظيم الشعبى ليس بالأمر السهل ولكن الأساس فيه هو الطبقات ، وعلاج هذا الموضوع يكون على أساس طبقى ، ففى البحيرة — مثلا — القيادة للملاك السابقين .

السيد ـ فتحى الشرقاوى : وسنجد أيضا العناصر القيادية فى الطبقة المتوسطة .

السيد الرئيس : أنا لا أقول الطبقة المتوسطة ، ولكنى أقول ان من أخذت أرضه ومن كان عضوا فى لجنة الوفد و من أمثا مصانعه ، كل واحد من هؤلاء يقول أنه معك ، ولكن هل هو فعلا معك ؟ كلا اطلاقا ، وهو يبقى عنصرا قياديا ولكن اذا سنحت له الفرصة ظهر على حقيقته كما حدث فى دمنهور عندما أنزل بعضهم الصور .

السيد ـ فتحى الشرقاوى : ان هذه الواقعة لم تحصل اطلاقا فى سنة ١٩٥٦ .

السيد الرئيس : فى سنة ١٩٥٤ ذبح بعض الناس عجولا ووزعوا الشربات و أرسلوا برقيات عندما سمعوا أن الثورة قد انتهت أما فى سنة ١٩٥٦ فان الموقف كان صلدا .

السيد ـ حسين ذو الفقار صبرى : لا شك أن اصلاح جهاز الحكم و تغيير اللوائح القديمة سيدفع بالجهاز الحكومى الى الأمام ، ولكن هذا لن يحل جميع المشاكل ، لأن الحكومة ستزيل تنظيما .. وكل تنظيم يعتمد عادة على لوائح عامة وعندما يصل هذا الى الشعب والى حلول المشاكل التى يقابلها الشعب تكون الأمور فى أيدى الموظفين الصغار ، واللوائح العامة مهما حاولنا أن نجعلها تغطى جميع المشاكل فان هناك أمورا طارئة تظهر باستمرار ولا بد من حلها ، وهذا سيجرنا الى الكلام عن التنظيم الشعبى ، فالشعب يتكون من مجموعات اجتماعية ، كل مجموعة لها مصالح خاصة ، وهذه المجموعات فى كل قرية وفى كل منطقة اذا وجدت من يحل لها مشاكلها فانها يمكن لها أن تزيد وعيها للفهم الاشتراكى ، وعلى هذا الأساس عندما نتكلم عن العناصر القيادية فانى اعتقد أنه قد يكون هناك طبقتان من العناصر القيادية ـ هناك العناصر المؤمنة الفاهمة للاشتراكية ، وهى عناصر متعلمة ، لا بد أن يكون هناك مقابل لها فى كل منطقة وفى كل مركز فى الاتحاد القومى ، فمثلا عمال التراحيل ، اذا جاء شخص مثقف أو عنصر قيادى ليتكلم معهم فهل يستطيع

أن يقنعهم كما لو كان واحدا منهم ؟ ان هذا يستدعى ان العناصر القيادية لا بد لها من أن تحاول — فى كل مجموعة — أن توجد الشخص الذى لديه وعى أكثر ، ويحصل الاتصال بينها وبين هذا الشخص ، وتعطيه القدرة داخل الاتحاد القومى حتى يستطيع عرض هذه المشاكل على المكاتب الحكومية الموجودة فى هذه المنطقة لحل مشاكل كل طبقة . وعلى هذا الأساس أعتقد أن العناصر القيادية لا بد أن تبحث على انها ستكون من طبقتين . وهذه الطريقة ترتاح منها الجماعات وفى نفس الوقت تحقق عملية تفاهم ، فيجد الناس — كعمال التراحيل — حلولا للمشاكل التى قد لا تغطيها أية لوائح . وقد يكون فى هذا فائدة كبيرة .

السيد الرئيس : موضوع الجهاز الحكومى يبحثه السيد عبد اللطيف البغدادى .

السيد — عبد اللطيف البغدادى : اننا مهما غيرنا من اللوائح فان لم يكن الموظف مؤمنا بواجباته ، وشاعرا أنه يشغل هذه الوظيفة لخدمة المجتمع وليس من أجل دافع اقتصادى معين أو لينال الهيبة . فان التغيير فى اللوائح لن يحل المشكلة . وأنا أعتبر أننا نمر بفترة انتقال ، وعندى بيان احصائى عن الموظفين والطبقات الاجتماعية التى أتوا منها ومن هذا الاحصاء نجد أن الموظفين ينظرون الى الطبقة التى أتوا منها وتركوها الى طبقة أخرى نظرة متعالية ، ولا بد من تغيير هذه الصورة ، وأعتقد أن التطور الاجتماعى بالقرارات الاشتراكية يمكن أن يحقق الصورة التى نرجوها لأننا بهذه القرارات نتيح الفرصة للطبقات التى لم تكن تأمل فى أن يصبح بعض أفرادها من الموظفين كطبقة الفلاحين مثلا .

السيد الرئيـــس : واذا ذهب شخص الى قسم البوليس فانهم لا يلتفتون اليه ولا يعيرونه أى اهتمام — وهذا يحدث فى الريف وفى القاهرة ايضا • وهذه الاوضاع توارثناها ، توارثنا السلطة والطغيان نتيجة السلطة — وهذا بالنسبة للصغار ايضا وليس بالنسبة للكبار فقط ، فعسكرى البوليس يقبض على بائع " الجوافه " ويذهب به الى قسم البوليس ومعه بضاعته ، ثم يضعه فى الحجز ويضربه ويترك بضاعته — التى هى كل رأس ماله — لزملائه العساكر يأكلونها علنا •• وهذا العسكرى من طبقة ذلك البائع •• فأقسى الناس على هذه الطبقة هم افرادها ، وهذه مشكلة اجتماعية فى حاجة الى حل • انك اذا احضرت بائعا متجولا وألبسته بدلة عسكرى بوليس واعطيته سلطته فان أول ما يفعله هو القبض على البائعين الآخرين •

السيد عبد اللطيف البغدادى : السبب الاساسى لهذا سبب اجتماعى • فعسكرى البوليس نفسه لديه احساس بأن له سلطة معينة ، فهو بانتقاله من طبقته الى وظيفته يريد ان يمثل هذه السلطة ويباشرها • والحقيقة ان الواجبات غير واضحة بالنسبة لعسكرى البوليس وبالنسبة للبائع ايضا • وأنا أعتقد انه مع انتشار الوعى وانتشار التعليم ستختفى هذه المشكلة — وأنا أتذكر عندما قامت الثورة وكان واضحا ان الثورة تحمى هذه الطبقات ، كان الفلاح يذهب الى قسم البوليس ويقول للضابط " اعمل لى هذا والا سأشتكيك لجمال عبد الناصر " •• وقد كان يحدث هذا لأن الثورة كانت حينئذ شديدة وحاسمة • فلابد اذن ان يكون هناك حساب عسير للمسئولين حتى نقطع هذه المرحلة التى هى مرحلة انتقال • وبجانب هذا أعتقد انه — كما اقترح الاخ فتحى الشرقاوى — كلما اوجدنا هيئات تحل مشاكل هؤلاء الصغار بدلا من ذهاب من لا يفهم واجباته الى الموظف ليحل له مشاكله فيتلاعب الاخير به ويستغله — فيجب ان نوجد فى التنظيم الشعبى من يحل هذه المشاكل على ان نحسن اختيارهم • فهذه مشكلة يجب حلها بالطرق المختلفة الى ان يعرف كل فرد حقوقه وواجباته •

السيد عبد الحكيم عامر : مشكلة الجهاز الحكومى مشكلة متعددة الجوانب ، فيها

اللوائح والقوانين والكفاءات والعقليات التى تطبق هذه القوانين واللوائح ، وفيها الحساب المستمر والمستوى الثقافى والاقتصادى . أى ان هناك عوامل متعددة تتسبب كلها فى ايجاد هذه المشكلة .

السيد الرئيس : يجب ان ننظر الى العملية جزءا جزءا : الجزء الاول يتعلق بالاجراءات ، فمثلا عند استخراج رخصة سيارة يلاقى الانسان مشقة كبيرة ، وكذلك الامر عند استخراج رخصة " محل " اذ يطلب من الشخص ان يذهب الى مكتب الصحة والداخلية والبلدية ، ولابد ان يتقاضى هذا الموظف جنيهين أو ثلاثة كرشوة . ولكن اذا اختصرت كل هذه الاجراءات فان ذلك يحل ٦٠٪ أو ٧٠٪ من العمليات التى تعوق هذه الامور . وفى المعاشات ايضا اذا مات أى موظف فان ارملته تلاقى الامرين لصرف المعاش ، ففى اليوم الثانى لوفاة زوجها لابد ان تمر على هذا الموظف وذاك ، وهذه الاجراءات موجودة من أيام "كرومر" . فيجب اولا ان نلغى أو نختصر هذه الاجراءات . فاذا فعلنا ذلك فان المعاش من الممكن ان يصرف باسرع وقت ولا داعى لكى "تلف" الارملة وبناتها على الموظفين الذين يعطلونهن ليجبروهن على المجىء اليهم اليوم وغدا وبعد غد ، فلو اختفت هذه الاجراءات أو اذا كان المعاش يصرف عن طريق البنوك أو يصرف الى ان تتم تسويته فانه اذا تم شىء من هذا القبيل فكان فيه ما يقضى على الفساد الموجود فى الجهاز الحكومى لان الاجراءات المعقدة هى التى تقودنا الى الفساد .

بعد ذلك يأتى دور الرقابة ، فالرقابة على الموظفين تبعدهم عن الانحراف والاهمال .. اما اذا انعدمت الرقابة فان الموظف ينحرف ويخطىء ويهمل ولا يخشى شيئا ، ونتيجة انعدام الرقابة مثلا ان الشخص يذهب الى مكتب التلغراف فلا يجد اهتماما من أى موظف كما حصل فعلا مع جمال سالم عندما ذهب الى مكتب تلغراف عدلى ووجد اهمالا من كل الموظفين وعدم اهتمام بأى شخص فكانت النتيجة ان ثار جمال سالم وضرب الموظف المختص .

فيجب اذن أن يؤدى كل فرد واجبه فى الخدمه العامة .. وعلينا ان نبدأ بتبسيط الاجراءات ثم نهتم بالاشخاص.

السيد عبد الوهاب البشرى : يبدو لى ان للمشكلة جانبين لو اعتنينا بهما تحل المشكلة . الجانب الاول هو الجانب الهيكلى الخاص بالجهاز نفسه أى التنظيم وتحديد الاختصاصات . فيجب ان يكون هناك اختيار للافراد المناسبين ، ويجب أن يكون هناك توجيه على جميع المستويات . أما الجانب الثانى للمشكلة الذى تجب العناية به فهو غرس الوعى والادراك لدى الموظفين بواجباتهم باعتبارهم خدام المصالح ، وهذا يأتى بناحية تدريبية فى كل المستويات ، وأهم شىء هو ان نعد " النواة " التى تتولى القيادة على كافة المستويات . ونبدأ بالنواحى التنظيمية ، ونضع حدود الاختصاص الواضحة الى ان نصل الى ادنى المستويات ، ثم نستعين بالمؤسسات فى غرس الوعى والادراك لدى الموظفين بمسئوليتهم ويتم ذلك عن طريق عقد جلسات دراسية .

السيد كمال الدين حسين : هناك نقاط كثيرة محل دراسة ، وان شاء الله سنعمل كل هذه الاشياء بالتعاون مع كل الوزارات .

السيد كمال الدين رفعت : بصرف النظر عن تحديد الاختصاصات وتغيير اللوائح فانى أرى ان الاهمية للتثقيف السياسى للمواطنين ، فهذا يحدد واجب الفرد فى المجتمع أو واجبه نحو المجتمع ، فعملية التثقيف السياسى تؤدى الى الهدف المطلوب وهى تعتبر من اهم الاعمال .

السيد الرئيس : نعيد تنظيم الاتحاد القومي كلية من جديد ، فلابد من اعادة تنظيمه على اساس جديد وليس على الاساس القائم . نعيد تنظيمه على اساس تجميع كل هذه القوى في الاتحاد القومي ، ونبحث هذا الموضوع ونتكلم فيه ، وعن هذا الطريق يمكن ان يكون هناك تثقيف سياسي ، فنحن نجمع المصالح والجامعات والنقابات العمالية وجماعات الشباب والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية ، وعلى هذا الاساس تكون هناك امكانية للتثقيف السياسي . ولكن اذا وضعنا شخصا رجعيا على رأس مصلحة وطلبنا منه أن يثقفها سياسيا فان ذلك لا يمكن ان يكون والموظفون يشكلون قطاعا كبيرا في المجتمع وفيهم طبقية ، وحتى نثقفهم سياسيا فان ذلك قد يستدعي اعادة تنظيم الجهاز الحكومي كله حتى لا تكون فيه طبقية ولا رجعية . ولقد كنا في الخارج نقول كلاما عن سياستنا ، وكان بعض موظفي وزارة الخارجية يقولون ان سياسة عدم الانحياز " كلام فارغ " لا نؤمن به ، ونتج عن هذا أني اصبحت أمين لجهاز وزارة الخارجية . . فالمسئولون بها يبدون موافقتهم التامة على هذه السياسة امامي ، ولكنهم اذا جلسوا مع السفير الانجليز فهم غير موافقين ، ونفس هذا الشيء بالنسبة للاجهزة الاخرى .

فالعملية ترجع الى الطبقية . ولا يمكن للرأسمالية أو الاقطاع أو العناصر الرجعية ان تعمل على اساس المبادئ التي ننادي بها حتى ولو أقسموا على "المصحف" وبعد احداث سوريا الاخيرة اصبحت لا أصدق هذه العناصر ، وسيبقى جانب الشك اكثر من جانب الطمأنينة . وأعتقد انه كي نسير في طريقنا يجب ان يكون هناك من يؤمنون بمبادئنا . . ولذلك يجب ان يقلب هذا الجهاز ويعاد تنظيمه .

السيد عبد اللطيف البغدادي : سأعطي مثلا بسيطا يبين مدى هذه المشكلة ، فهناك شخص أعرفه ذهب لزيارة احدى المحافظات وقابل احد العمال في الطريق وسأله : " هل انت مبسوط من المحافظ ؟ " . . فأجابه العامل : " ان هذا المحافظ مرتش . لان العسكري الواقف على باب المحافظة أخذ مني شلنا ليعطيه للمحافظ حتى يسمح لي

بدخول المحافظة لقضاء مصلحة " !!! .. وهذا الذى قاله العامل كان نتيجة عدم وجود وعى . فالوعى مهم جدا لتعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم .

السيد فتحى الشرقاوى : يتصل بالتنظيم نقطة خاصة بالوضع فى نظام الدولة من الناحية الدستورية ، فهل سنعود الى العمل بدستور سنة ١٩٥٦ ؟ وهل يعتبر مجلس الامة قائما ؟ .

السيد الرئيس : فيما يتعلق بالسؤال الاول .. فان العودة الى دستور سنة ١٩٥٦ تعتبر عودة الى الوراء .. وقد حدثت أمور كثيرة بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦١ ، فمثلا الباب الثانى من دستور سنة ١٩٥٦ يحتاج الى تغيير ، وبالنسبة للمقومات الاساسية للمجتمع فى هذا الدستور كنت مقتنعا بها فى سنة ١٩٥٦ اقتناعا تاما .. وما حصل بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦١ اعتبر انه ثورة اشتراكية ، أو كانت هناك ثورة برجوازية تحولت الى ثورة اشتراكية . اذن فالعودة الى دستور سنة ١٩٥٦ تعتبر خطوة الى الوراء ، وأنا رأيى اننا يمكن ان نضع دستورا يتمشى مع التطور فى الخطوات الاشتراكية وعليه فالدستور المؤقت هو الذى يعمل به ....

وبالنسبة للسؤال الثانى الخاص بمجلس الامة فاننى لا أستطيع القول باننا فى فترة انتقال ، اذ ان هذه الفترة قد انتهت ، ولكن يجب ان نعيد تنظيم مجلس الامة على اساس تجميع قوى الشعب ، اما اذا جمعنا مجلس الامة الحالى لكى نعمل فعلى أى اساس سنسير ؟ .. اننى لا أرى هذا الاساس الذى سنسير عليه وكذلك الدستور المؤقت ليس هو الاساس فى رأيى ، ولذلك يجب ان نبدأ مرحلة جديدة فى كل شىء ، مرحلة تستغرق فترة ليست بالطويلة وليس من المعقول ان نأخذ فترة انتقال ولكننا سنعيد تنظيم قوى الشعب العاملة كلها ونبدأ أولا بوضع تعريف لقوى الشعب . ومن الممكن ان نشرك معنا اكبر عدد من العناصر الممثلة لهذه القوى العاملة ثم بعد

ذلك نقول - كنوع من الاعلان - من نحن ، ثم تحضر قوى الشعب ممثلين لها ، ثم نحدد القطاع الذى سنعمل فيه وليس هو البلد كلها لأن العناصر الرجعية تدخل فى العملية ، وبعد ذلك نعيد تنظيم الاتحاد القومى . وطبيعى هناك فكرة البحث عن ممثلى القوى العاملة وهم الذين سيضعون الدستور أو من الممكن ان نعمل تنظيما مبنيا على انتخابات . هذا هو الموضوع - بصفة عامة - الذى كنت اريد أن أتكلم فيه فى الجلسة القادمة ، وأنا كنت أنوى اعادة العمل بدستور سنة ١٩٥٦ بعد احداث سوريا ، ولكنى رأيت الآن نرجع الى الوراء ، بل يجب ان نتقدم خطوة الى الامام ، والعودة الى دستور سنة ١٩٥٦ تعنى اننا نعود الى الخلف ، وهذا التاريخ قد انتهى .

هذا باختصار ما أريد ان أقوله فى هذا الشأن .

السيد حسين ذو الفقار صبرى : بمناسبة اشارة سيادتكم الى وزارة الخارجية اريد أن أقول انه عند اعادة تنظيم الجهاز الحكومى يجب ان يكون لوزارة الخارجية وضع مختلف عن جميع الاجهزة الحكومية الاخرى .. ولهذا قد يستدعى الامر وجود قوانين اخرى خاصة .. ففى جميع اجهزة الحكومة الرقابة موجودة ويمكنها ان تباشر عملها بسرعة .. ففى أقل زمان يمكن ان ينتقل أى مدير ادارة بسرعة الى أى مكان فى الوزارة . أما فى وزارة الخارجية فان رئيس البعثة يمثل رئيس الجمهورية ، وميدان العمل فى الوزارة متسع يشمل جميع انحاء العالم .

السيد عبد اللطيف البغدادى : اذا كانت هناك ملاحظات لأية وزارة فنرجو ارسالها لمساعدتنا .

السيد عبد المنعم القيسونى : فى مسألة القوانين واللوائح المالية .. يلاحظ

أن معظم القوانين المالية قد تغيرت فى عهد الثورة ، والصعوبة ليست صعوبة قوانين بقدر ما هى صعوبة فى التعامل بين الوزارات . ففى اللائحة المالية ولائحة الحسابات اصبحت كل وزارة مسئولة عن حساباتها ، ووزارة الخزانة لا تتدخل الا فى شخص مدير الحسابات . وأنا أرجو من السادة الوزراء ان يهتموا بناحية الحسابات فى وزاراتهم قدر اهتمامهم بالنواحى الاخرى . فالملاحظ ان كل موظف غير مرضى عنه أو المغضوب عليه هو الذى ينقل الى الحسابات ، وبعض اجهزة الحسابات فى الوزارات " معيبة " ولا يمكن اصلاحها الا اذا وجد تعاون بين الوزارات . اما فيما يختص بالمعاشات الآن فان الوزارات هى التى تحدد معاشات موظفيها ، وقد طلبت من السادة الوزراء ورجوتهم ان يضعوا فى ملف كل موظف — قبل بلوغه سن التاسعة والخمسين — ملخصا بحالته حتى يمكن تسوية معاشه ، ولكن هذا لا يحدث ، فالتعاون غير موجود ، والمسألة هى مسألة تعاون كما أشار السيد نائب الرئيس .

السيد الرئيس : ان ما أخشاه هو أن يكون من وضع هذه اللوائح قد وضعها بنفس الروح التى كانت سائدة ، فوزارة الخزانة عندها روح السيطرة والتحكم فى كل الوزارات الاخرى ، وقد نتج عن هذا ان السيد / كمال الدين حسين يشتبك دائما مع وزارة الخزانة فى معارك لا تنتهى .. ان وزارة الخزانة (اخصائية) فى عمليات "التراخى" والتأجيل والتنويم .. فهى تقول انها ستفعل شيئا ، ولكنها فى الحقيقة لا تنوى القيام به ، فاذا كانت النية مختلفة عما نقوله فانه لن تكون هناك فائدة مما يقال .. فلابد ان يكون الامر واضحا ، وان تكون هناك خطة واحدة بالنسبة لكل الناس ، ولكن اذا كانت هناك خطتان ، خطة نتكلم عنها هنا ، وخطة اخرى لتوفير ١٠ أو ١٥ مليونا من الجنيهات فان ذلك يوجد نوعا من " الاصطدام " . نحن نتفق هنا على شىء ولكن يصدر كتابا من وزارة الخزانة يقول : " لا يصرف الا فى حدود كذا " كما حدث منذ عامين .. وقد نتج عن هذا تأخير الخطة لان الاعتمادات لم تكن موجودة ، وهذا هو سبب " الاصطدام " . فالمفروض ان يكون هناك وضوح فى جميع العمليات ، واذا اتبع كل الناس هذا الوضوح فلن يحصل صدام بين الوزارات وبين وزارة الخزانة ، اما اذا كانت وزارة

الخزانة تريد أن تعطل من أجل توفير الانفاق فان هذا يؤدى الى "ميوعة" ويؤدى الى صدام لا أول له ولا آخر .

السيد عبد المنعم القيسونى : هذا حدث مرة واحدة فقط بقصد توفير ٢٥٪ من الميزانية الانتاجية .

السيد عبد المحسن ابو النور : هناك اعتراف من الدولة للموظفين بأن هناك مبالغ مسموحا بعدم صرفها .. اى المنظور عدم صرفه .. وهذا يدل على اننا نعطى الموظفين سلطة عدم صرف هذه المبالغ ، فلماذا اذن نرصدها فى الميزانية ؟ الحقيقة ان اللوائح المالية فى حاجة الى تغيير كبير حتى تتمشى مع روح الثورة الاشتراكية .

السيد عبد المنعم القيسونى : بخصوص النقطة التى أشار اليها الاخ فتحى الشرقاوى وهى الخاصة بمدى التعاون مع الدول العربية ، - خصوصا فى هذه الظروف - أخشى ان الظروف التى نمر بها والمرارة التى فى نفوسنا قد تجعلنا نتراجع فى هذا الخط وخاصة مع سوريا ، وأعتقد من الناحية الاقتصادية اننا اذا حققنا التعاون فى النواحى الاقتصادية فان ذلك يشمل نواحى كثيرة . وهناك اتجاه فى سوريا بان يعيدوا التعريفة الجمركية ، ويعاملوا البضائع المصرية على انها بضائع اجنبية ، حتى لا تتمتع بالتعريفة الممنوحة للدول الصديقة ومن الجائز ان يكون لهم حجة قانونية فى هذا لعدم وجود اتفاقية جمارك بين البلدين . ولكنى ارجو ان نقابل الموقف بشىء من المرونة لنحافظ على النجاح الذى تحقق فى فترة الوحدة من تنشيط التجارة بين الاقليمين فنحتفظ بالاجراءات الجمركية وبالتيسيرات الجمركية المختلفة . وعندما تهدأ الامور لا نواجه بأننا قمنا بهذا الاجراء . وأرجو

أن يظل تخفيض الجمارك أو تعفى البضائع السورية من الرسوم الجمركية ، وذلك لتحقيق الهدف الذى نسعى اليه دائما فى الجامعة العربية وهو اقامة سوق حرة بين الدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الغربية .

السيد الرئيس : ان سوريا وحكومتها فى الوضع الحالى لن ترحب بأية خطوة من جانبنا ، كما انها لن تقوم بأية خطوة للتقارب بين البلدين . من الممكن ان بعض الصناعات قد تأثرت عندنا خصوصا صناعة الحرير ، ومن الممكن ان نسير بما هو موجود عندنا ، ولكن لن نستورد .

كان المجال امام التاجر السورى اكثر من مجال التاجر المصرى .. لان التاجر السورى كان يعمل لاقليم تعداده ٤ر٥ مليون نسمه .. أما التاجر المصرى فكان يعمل لاقليم تعداده ٢٦ مليون نسمه .

هناك نقطة وهى .. ظن الناس الخاطئ .. فى أننا نصرف ملايين الجنيهات فى سبيل التعاون العربى والعمل العربى ، هذا الكلام غير حقيقى فان ما كنا نعطيه لسوريا سنويا هو مبلغ ٥ر٢ مليون جنيه فقط .

السيد عبد المنعم القيسونى : سوريا مدينة لنا بمبلغ ٩ مليون جنيه واذا أضيف على هذا .. مبلغ الاعانة فتكون مدينة بمبلغ ١٣ مليون جنيه .

السيد الرئيس : العملية لم تكن عملية تفريغ خزائن مصر فى سوريا ، كل ما أخذته سوريا هو مبلغ ١٣ مليون جنيه . وبالنسبة للعلاقات الافريقية لم نعط معونات أو " بقشيش " للدول الافريقية . لقد اعطينا قروضا لبعض هذه الدول

مثل الصومال وغينيا ومالى ، وهذه القروض تعطى لهذه الدول كى نستطيع ان ننافس امريكا وانجلترا وفرنسا فى اسواقها التجارية وتعتبر مجالا لفتح اسواق تجارية فى هذه البلاد وأننا ننتج سلعا لابد من تصديرها .. واذا أعطينا قروضا لهذه الدول تسدد فى مدة خمس أو ست سنوات بفائدة بسيطة ، اذن العملية فتح اسواق لنا فى هذه الدول .. فلو قمنا باعطاء مصنوعات مجانية عربية لبعض هذه الدول كمنحة فشأننا فى ذلك شأن أية شركة تمنح مصنوعاتها كعينة فتح سوق جديدة . فماذا يضيرنا لو منحنا احدى هذه الدول مثلا ٢٠٠٠ بندقيه ، وثمن البندقيه الواحدة عشرة جنيهات فيكون ثمنها ٢٠٠٠٠ ألف جنيه .. ان شركة مثل شركة " كروب " تمنح هدايا من انتاجها بهذا المبلغ ، فاذا منحنا بعض طائرات التدريب التى يبلغ ثمن الواحدة منها ٢٥٠٠ جنيها أو بعض الذخيرة كما حدث عندما طلب السيد رئيس جمهورية الصومال ان نمده ببعض الطلقات النارية لان الموجود منها عندهم قد نفذ فأجبته الى طلبه - فنحن اليوم فى حاجة الى تصدير سلعنا الصناعية والى فتح اسواق تجارية لنا ، وهذا يستدعى منح بعض انتاجنا كهدايا أو عينات . هناك اشاعة تقول بأن نصف أموالنا توزع على الدول العربية والنصف الآخر يوزع على البلاد الافريقية .. هذا كلام لا أساس له من الصحة . اننا نعمل من اجل اقامة سوق عربية مشتركة لان صناعتنا هى التى ستروج فى هذه السوق .. حيث اننا الدولة الصناعية الوحيدة من بين الدول العربية .. وبالنسبة الى افريقيا فاننا نسعى ايضا الى اقامة سوق مشتركة لاننا الدولة الوحيدة التى تنتج كل شىء فى افريقيا .. أما بالنسبة لما نعطيه للجزائر فهو مبلغ مليونى جنيه سنويا .. ولم نستطع تحويلها لهم بالدولار أو الاسترلينى وقلنا لهم نعطيها لكم اسلحة وبضائع ، وهذا المبلغ لم يأخذوه . كل الكلام الذى يقال الغرض منه اشعار الناس ان اموالهم تضيع هباء ، وهذا غير حقيقى .

السيد فتحى الشرقاوى : أنا أقول نخضع لاتجاهنا فى هذا المبدأ ، ونلتزم فى حدود مصلحتنا وغايتى ليست دعوة الى الانكماش ، والوضع المادى لابد

أن يحـدد فى كل مجـال . وقد التزمنـا طريقنـا عن دراسـة وتخطيط كمـا حدث الآن بالنسبـة للابقـاء على الاعتمادات الجمركيـة لسوريـا وعدم الاستيراد منهـا .

السيد الرئيـس : نكتفى اليوم بهذا .. والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاتـه .

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة العاشـرة والنصـف مسـاء)

بدر سم وك